الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

محددات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2018/1998

دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنجدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة ARDL

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

من إعداد الطالبتين:

- سعدالدين إخلاص
- بلمسيلي وسام

نوقشت وأجيزت بتاريخ: .....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ(ة):	رئيسا
الأستاذ(ة): ميهوب مسعود	مشرفا
الأستاذ(ة):	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

إهداء

بنعمته تتم الصالحات والصلاة و الذي لله الحمد

والسلام على سيدنا محمد وصحبه وآله.

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى :

الوالدين الكريمين حفضهما الله و أطال في عمريهما

إلى أخوتي الأعزاء(سيف آلاء سناء بلال)

إلى زوجي العزيز

إلى خالاتي حبيباتي

جدتاي حفضهما الله أطال في عمريهما

إلى كل من جاد على بالعلم و المعرفة

إخلاص سعدالدين

وتقدير شكر

يسعدني أن أتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري وفائق احترامي إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص المشرف الأستاذ الدكتور **ميهوب مسعود** الذين جاد بفضل بالذكر: الإشراف على هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة حتى اكتمل في صورته النهائية، و لم يدخر جهدا في مساعدتي بما قدمه من توجيهات ونصائح ثمينة زادت من قيمة الدراسة.

فهرس المحتويات

❖ فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لمحددات ميزان المدفوعات	
تمهيد.....	**2**
الفصل المبحث الأول: مدخل إلى ميزان المدفوعات.....	**3**
1.I المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات.....	**3**
I .2- المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات.....	**3**
I.3- المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات.....	**4**
I.4المطلب الرابع: الإختلال في ميزان المدفوعات.....	**9**
المبحث الثاني: محددات ميزان المدفوعات.....	**13**
I .1-المطلب الأول: الميزان التجاري.....	**13**
I .2- المطلب الثاني: ميزان رأس المال.....	**15**
I.3- المطلب الثالث: العجز الموازني وأساليب تغطيته.....	**16**
خاتمة الفصل الأول.....	**19**
الفصل الثاني: دراسة قياسية لمحددات ميزان المدفوعات بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة ARDL	
تمهيد.....	**21**

I المبحث الأول: اقتراح الشكل الدالي للنموذج المفسر لسلوك ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2018.....	22
I المبحث الثاني: تقدير النموذج المفسر لسلوك ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2018.....	26
I-2 المبحث الثالث: مناقشة نتائج النموذج المقدر لسلوك ميزان المدفوعات الجزائري من الناحية الاقتصادية.....	32
خاتمة الفصل الثاني.....	35
خاتمة عامة.....	37
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

❖ قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	سيرورة محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2018.....	24
02	استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار فيليب بيرون	26
03	اختبار الحدود لنموذج محددات ميزان المدفوعات الجزائري	28
04	النموذج المقدر لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2018.....	29
05	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج المقدر.....	30

❖ قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع البواقي للنموذج المقدر	31

مقدمة

مقدمة:

تمهيد:

تسعى مختلف دول العالم إلى تحقيق الاستقرار الإقتصادي بإستخدام كافة الطرق والوسائل المتاحة، حيث يشكل هذا الأخير مصدر مهم لتنفيذ المخططات وتطبيق الإستراتيجيات التي من شأنها تحقيق الرفاه وتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية، وبهذا المنظور فإن تفادي العجز في ميزان المدفوعات يشكل أهمية بالغة على اعتبار أنه أحد المؤشرات الهامة في منظومة الإستقرار، فلبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الإقتصادية للبلد بغض النضر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الإقتصادية الدولية يعد بحد ذاته مسألة حيوية لأي إقتصاد.

ومنه يحضى البحث في ميزان المدفوعات أهمية بالغة في أي إقتصاد كان وخاصة في ما يتعلق بمحدداته، وذلك ليس على صعيد الدول النامية فحسب بل وعلى صعيد الدول المتقدمة أيضا، وقد برزت هذه الأهمية في فترة التسعينات من القرن العشرين حينما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في كل من موازنتها العامة و ميزان مدفوعاتها.

يعد الإقتصاد الجزائري من بين الإقتصادات التي عانت من عديد المشاكل إبان الفترة الممتدة من نهاية الثمانينات وعقد التسعينات وذلك بالتزامن مع إنهيار أسعار المحروقات بداية من سنة1986 وماتبع ذلك من مختلف الإختلالات الداخلية و الخارجية التي عجلت إلى تبني مجموعة من الإصلاحات بداية من 1990إلى غاية يومنا هذا.

إن من بين أهم الإختلالات التي عانتها الجزائر بسبب إنهيار أسعار البترول هو إختلال ميزان المدفوعات وحدوث عجز في موازنتها العامة ولذلك وجب البحث في أهم محدداته في الجزائر حتى تأتي القرارات المستقبلية وفق الطموحات المعلنة للحكومة الجزائرية ومن هنا تبرز معالم إشكالية البحث؛

الإشكالية: ماهي محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2018/1990 ؟

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع منها مجهوعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

1. ماهي أهم محددات الميزان الجاري في ميزان المدفوعات؟

2. ماهو أهم محدد في ميزان رأس المال؟
3. هل تتحقق فكرة توأم العجز (العجز في الموازنة العامة و العجز في ميزان المدفوعات) في الجزائر؟

الفرضيات:

1. يشكل سعر البترول و الميل المتوسط للإستيراد أهم محددات الميزان التجاري.
2. تشكل نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الدين أهم محددات ميزان رأس المال.
3. تتحقق علاقة توأم العجز{عجز الموازنة العامة و عجز ميزان المدفوعات}في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية البالغة التي يكتسيها ميزان المدفوعات و دوره في عكس مقدرة الدولة على المنافسة دوليا وعلى مدى استطاعتها مواجهة المتطلبات الداخلية والخارجية تحقيق التوازن الكلي، هذه الوضعية التي أوجبت البحث في أهم المحددات التي من شأنها التأثير في ميزان المدفوعات الجزائري.

أهداف البحث:

يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة في ما يلي:

1. التعرف على عناصر ميزان المدفوعات بشكل مفصل و دقيق؛
2. التعرف على الاختلال و التوازن في ميزان المدفوعات وكيفية معالجته؛
3. التعرف على أهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات الجزائري؛
4. التعرف على العجز الموازني الداخلي والتعرف على أهم أشكاله وعلاقته بميزان المدفوعات؛

منهج البحث:

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمته و طبيعة موضوعنا بحيث نستخدمه في المعالجة النظرية لميزان المدفوعات و أهم محدداته،و المنهج الإستقرائي عن طريق إستخدام الأدوات الإحصائية و القياسية أثناء إستقرائنا لميزان المدفوعات و الإحصائيات المتعلقة بموضوع بحثنا.

الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات الجامعية المتناولة لموضوع ميزان المدفوعات في الجزائر من عدة جوانب، ولكن من النادر أن نجد دراسة تتعلق بشكل مباشر بمحددات ميزان المدفوعات الجزائري وإنما نجد أن معظم الدراسات تتعلق بأحد عناصر ميزان المدفوعات و من أهم تلك الدراسات نجد:

1. **مواسي وردة**، عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات حالة الجزائرللفترة (1990_2010)،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، مذكرة منشورة جامعة الدكتور يحيى فارس_المدية،الجزائر،2013.تناولت هذه الدراسة الأسباب المؤدية لعجز الموازنة العامة في الجزائر وأنواعه و مصادر تمويله، وتحليل طبيعة العجز في الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة و مقارنتها بالفترة التي سبقتها و محاولة الوقوف على الإجراءات المتخذة في إطار الموازنة العامة في سبيل رفع أداء ميزان الممدفوعات، و محاولة تبيان العلاقة بين الميزانية العامة وميزان المدفوعات في الجزائر.
2. **باصور كمال**، اثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي حالة الجزائرللفترة(1990-2012)،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات ماجستير في العلوم الإقتصادية، مذكرة منشورة، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية،الجزائر،سنة2014، تناولت هذه الدراسة محاولة الإلمام بأهم جوانب موضوع التوازن الخارجي(توازن ميزان المدفوعات)وأساليب تحقيقه ودراسة تطور السياسة النقدية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري.

أسباب إختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب الكامنة وراء إختيار موضوع الدراسة في:

1. الميل الشخصي إلى البحث العلمي في مجال التجارة الخارجية.
2. الفضول حول معرفة أهم المؤثرات التي يتأثر بها تحقيق التوازن الخارجي.
3. الرغبة في زيادة الحصيلة الثقافية و المعرفية في مجال الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: حالة الجزائر.

الحدود الزمانية:الفترة1990-2018.

صعوبات الدراسة:

1. نقص المصادر و المراجع المتعلقة بصميم الموضوع؛
2. ندرة الدراسات السابقة في هذا الموضوع؛
3. أزمة كورونا وما خلفته؛
4. تضارب في الإحصائيات أحيانا و تضارب في المعلومات أحيانا لإختلاف مصادرها.

هيكل البحث:

في محاولة الإلمام بالموضوع و الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المصاغة أعلاه إرتأينا تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: يخصص هذا الفصل كمدخل للجانب النظري للموضوع محل الدراسة، حيث يمكن تقسيمه الى مبحثين:

المبحث الأول: مدخل إلى ميزان المدفوعات

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات

المطلب الرابع: الإختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: محددات ميزان المدفوعات الجزائري

المطلب الأول: الحساب الجاري

المطلب الثاني: حساب رأس المال

المطلب الثالث: توأم العجز

الفصل الثاني: يخصص هذا الفصل للقيام بالدراسة القياسية لأهم محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة: 1990-2018

وتكون الدراسة مدعمة بخاتمة عامة تشكل خلاصة لأهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمحددات ميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد الفصل:

تكمن الغاية الأساسية لكافة الدول في العالم هي تحقيق التقدم و الرفاهية لمجتمعاتها و ذلك بإستخدام كافة الوسائل و الطرق المتاحة و من إهم المؤشرات التي تعكس التقدم و الإستقرار الإقتصادي هي التوازن في ميزان المدفوعات، وتحرص مختلف الدول من خلال سياساتها الإقتصادية إلى تحقيق التوازن فب ميزان مدفوعاتها من خلال معالجة الإختلالات التي تصيبها و التي تكون من أحد أسبابها عجز الموازنة العامة.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتعرف على ميزان المدفوعات، وأهم مكوناته، وأهم محددات ميزان المدفوعات الجزائري بصفة خاصة ومن ثم سوف نتعرف على العلاقة بين ميزان المدفوعات و الموازنة العامة للدولة و أهم الاساليب التي تعتمدها الجزائر في تغطية العجز الموازني.

المبحث الأول: مدخل إلى ميزان المدفوعات

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإلمام بمجموعة من المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

تعريف أول: هو سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا، يعتمد قيدا مزدوجا لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنية والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج للمبادلات الاقتصادية والتحولات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من الطرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.

تعريف ثاني: بيان موجز لجميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في هذا البلد والمقيمين في الخارج والتي حدثت خلال فترة معينة من الزمن.

تعريف ثالث: ملخص لجميع التي تنطوي على السلع الحقيقية والخدمات والأصول المالية (محفظة الاستثمارات مثل الأسهم والسندات والفواتير، الخ) والاستثمارات المباشرة (أي عمليات الاستحواذ الخارجية، والمشاريع المشتركة والتصفية)، ورأس المال (استيراد وتصدير)، والدفع والتحويل نقدا أو عينا بين أي شخصين والشركات والهيئات الحكومية، والبلدان خلال فترة محددة.[1]

تعريف شامل: هو كشف لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة. تنقسم المعاملات إلى قسمين: معاملات تؤدي إلى زيادة في التدفقات الداخلة وتسجل في الجانب الدائن، وأخرى ناتجة عن تدفقات خارجة وتسجل في الجانب المدين من الميزان.

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، بمعنى أخر أنه يمثل الصورة المحاسبية لهذه العلاقات. ولذلك فهو يحظى بالكثير من الاهتمام، ليس على مستوى صانعي القرار فقط بل على مستوى رجال الأعمال الأجانب والمستثمرين وكافة المتعاملين الاقتصاديين مع الدولة (بنوك، مؤسسات، أشخاص، حكومات...الخ)، وتعود هذه الأهمية إلى أن ميزان المدفوعات يعكس الوضعية الاقتصادية للدولة من حيث مستوى تطور ونمو اقتصادها خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي فالتسجيل في ميزان المدفوعات يعد مسألة ذات أهمية وذلك للأسباب التالية:

---

[1]. خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (2008/1985)**، مذكرة ماجستير في العلوم اقتصادية، مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2012/2011،ص4

- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماج الاقتصاد الوطني في

الاقتصاد الدولي. إذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبيرا دل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الدولي. وعلى العكس من ذلك، فإنه كلما كان حجم هذه المعاملات صغيرا دل ذلك على محدودية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة فيه قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية.
- يعتبر ميزان المدفوعات أداة مهمة في يد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها. مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية...إلخ.
- تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابعة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة، كما يعتبر مؤشرا جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.

وعليه يمكن القول أن بيانات ميزان المدفوعات توفر دلالات معبرة عن الحالة الاقتصادية للدولة، الشيء الذي يمكن من متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي لهذه الدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية المنتهجة.[1]

المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات

يتبع نظام القيد المزدوج في تسجيل حسابات ميزان المدفوعات، يتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري وحساب رأس المال وحساب الاحتياطات الرسمية، يمكن تفصيلها في ما يلي:

أولا: الحساب الجاري:

يتكون منن كافة المعاملات التي تمت بين المقيمين، والتي تؤثر بشكل مباشر على الدخل الوطني، لذلك يطلق عليه أحيانا تسمية "حساب الدخل". حيث يشمل الحسابات التالية:

[1]. سامية مقعاش، **العملة الاوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006ص77.

❖ **حساب التجارة المنظورة:** يشمل الصادرات والواردات من السلع المادية، التي تمر بالحدود الجمركية للدولة، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اسم " الميزان التجاري".

والذي يمكن للدولة استخدامه لمعرفة ما إذا كانت قيمة صادراتها من السلع تكفي لتغطية قيمة وارداتها، حيث: x100

- إذا كانت نسبة التغطية =100%، فإن الميزان التجاري في حالة توازن، أي أن قيمة الصادرات تعادل قيمة الواردات.
- إذا كانت نسبة التغطية < 100%، فإن الميزان التجاري في حالة عجز، أي أن قيمة الصادرات تقل عن قيمة الواردات.
- إذا كانت نسبة التغطية >100%، فإن الميزان التجاري في حالة فائض، أي أن قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات.

❖ **حساب التجارة غير المنظورة:** ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة وغيرها من الدول، وتتمثل هذه الخدمات في:

- **خدمات النقل:** وتشمل المدفوعات والمقبوضات الدولية المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري والبحري والجوي).
- **خدمات التأمين:** وتشمل المدفوعات والمقبوضات الدولية المتعلقة بمختلف أشكال التأمين (التأمين على نقل السلع، التأمين على الحياة، التأمين ضد الحوادث وإعادة التأمين).
- **خدمات السياحة:** وتشمل المدفوعات والمقبوضات التي تنشأ عن التبادل السياحي.
- المدفوعات مقابل الخدمات الاستشارية التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى، والعكس صحيح.
- نفقات وإيرادات البعثات الدراسية.
- النفقات المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي.

كما يشكل حساب التجارة غير المنظورة بالإضافة إلى حساب التجارة المنظورة، الحساب الجاري بمعناه الضيق(الفرق بين صادرات الدولة وواردااتها من السلع والخدمات)، الذي يستخدم كمؤشر لمعرفة القدرة التنافسية للإقتصاد. ومن خلال عناصره يمكن معرفة درجة انفتاح اقتصاد الدولة عن العالم الخارجي. حيث:

درجة الانفتاح الاقتصادي =

- **حساب الدخل الأولي**: ويتمثل في العائد المستحق الدفع لعوامل الإنتاج غير المقيمة نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية، أو المتحصل عليه لقاء القيام بالاستثمارات المختلفة. وهو نوعان:
  - **الدخل المرتبط بعملية الإنتاج**: ويتمثل في الأجور النقدية، أو العينية المستحقة الدفع للعاملين غير المقيمين لقاء مساهمتهم في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى مساهمات أرباب العمل الاجتماعية.
  - **دخل الاستثمار**: ويشمل العائد المتأتي من مختلف الاستثمارات الخارجية(الأوراق المالية الأجنبية، الودائع بالبنوك الأجنبية والعقارات بالخارج...)، بالإضافة إلى فوائد القروض الخارجية، أرباح الفروع، وكذا الشركات التابعة للخارج.
- **حساب الدخل الثانوي**: يتضمن هذا الحساب تحويلات جارية من جانب واحد تمت بين المقيمين وغير المقيمين، كتلك المقدمة من الدول والمنظمات الخيرية. وتشمل الهدايا، الإعانات، المنح والمساعدات.

مما سبق يظهر أن الدخل الأولي يختلف عن الدخل الثانوي، في كون أن الأول هو دخل أساسي لعوامل الإنتاج، بينما الثاني هو ناتج من إعادة توزيع للأول. كما أنه يظم كل من حساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي إلى الحساب الجاري بالمفهوم الضيق نحصل على الحساب الجاري بالمفهوم الواسع.

حيث تتصف المعاملات الاقتصادية المكونة له بمجموعة من الخصائص، يمكن تلخيصها في الآتي:

- ترتبط جميع هذه المعاملات بالإنتاج والدخل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.
- تتميز بالدورية والتكرار، لذلك يعتمد عليها كثيرا في التحليل.
- تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات، فهي إما تتم من أجل تحقيق ربح، كما هو الحال بالنسبة للمعاملات المدرجة في حسابي التجارة المنظورة وغير المنظورة، أو تتم نتيجة لوجود تفاوت

في مستويات الدخول بين الدول الغنية والدول الفقيرة، كما هو الحال بالنسبة لحسابي الدخل الأولي والثانوي. لذا فهي تدرج ضمن المعاملات الاقتصادية المستقلة.

ثانيا: حساب رأس المال

حساب رأس المال على كل المعاملات الدولية التي ينشأ عنها التزامات أو حقوق ملكية اتجاه العالم الخارجي، بالإضافة إلى التحويلات الرأسمالية والتغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة. وبذلك ينقسم حساب رأس المال إلى:

❖ **حساب رأس المال طويل الأجل:** يتضمن المعاملات الرأسمالية التي تتم بين الدولة، والعالم الخارجي لدة تفوق السنة، حيث يضم:

- **الاستثمار المباشر:** يتخذ صورة الفروع التي تؤسسها المشروعات في الدول الأخرى، والمشروعات التي تقيمها في هذه الدول وتكون تابعة لها.
- **استثمارات المحفظة:** هي أسهم وسندات يصدرها غير المقيمين ويمتلكها مقيمين بالدولة، أو أن تكون أسهم وسندات مصدرة من قبل المقيمين بالدولة ويمتلكها غير المقيمين.
- **القروض التجارية:** وهي نوعان، قروض تجارية عند التصدير، وقروض تجارية عند الاستيراد.
  - **القروض التجارية عند التصدير:** تمنح من المقيمين إلى غير المقيمين، وتنقسم إلى قروض المشترين وقروض الموردين. الأولى تقدم من طرف البنوك المحلية لغير المقيمين من زبائن المصدرين المقيمين، والثانية تقدم من طرف المصدرين مباشرة.
  - **القروض التجارية عند الاستيراد:** تمنح من غير المقيمين إلى المقيمين.
- **التحويلات الرأسمالية:** يتضمن هذا الحساب تحويلات رأسمالية من جانب واحد التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين. وتشمل: الآلات، المعدات، المباني والمنشآت.

❖ **حساب رأس المال قصير الأجل:** يشمل حساب رأس المال المعاملات الرأسمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي لمدة تقل عن السنة، كأذونات الخزينة، ودائع بالبنوك، كمبيالات، وغيرها من الأصول عالية السيولة.

❖ **حساب الأصول الاحتياطية الرسمية:** هي أصول أجنبية تحتفظ بها البنوك المركزية للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، ويشمل:

- رصيد الذهب النقدي لدى السلطات النقدية للدولة.
- رصيد العملات الأجنبية القابلة للتحويل لدى السلطات النقدية.
- **حقوق السحب الخاصة:** هي أصل احتياطي دولي استحدثه صندوق النقد الدولي سنة 1969م، ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالدول الأعضاء حيث يوزع عليها في شكل حصص، بحسب أهميتها الاقتصادية وحجم تجارتها الخارجية.
- **احتياطي الذهب:** والذي يمثل حصة الدولة من رأس مال صندوق النقد الدولي مقابل عضويتها فيه.

ثالثا: بند السهو والخطأ

لقد سبق وأوضحنا أن القيد في ميزان المدفوعات يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج، التي تقتضي تسجيل العملية مرتين، حيث يتساوى الجانب الدائن مع الجانب المدين، من الناحية المحاسبية. وقد يحدث أن لا يتساوى الجانبين نتيجة لعدم وجود بيانات إحصائية كافية، أو نتيجة للتكلفة العالية لجمع البيانات، فتلجأ الدولة إلى الاعتماد على التقديرات الجزافية غير الدقيقة. ولعلاج هذه المشكلة المحاسبية، تقوم كل دولة بإضافة بند في نهاية ميزان المدفوعات، يسمى ببند السهو والخطأ(الفرق بين القيمة الكلية للجانب الدائن والقيمة الكلية للجانب المدين)، الذي يؤدي إلى إحداث التوازن المحاسبي للميزان.

رابعا: حساب احتياطيات الدولة الرسمية

إن هذا الحساب يسجل صافي المستلمات والمدفوعات من اذهب والعملة الأجنبية التي تنتج من صفقات الحساب الجاري وصفقات حساب رأس المال. والغرض من ها الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطيات الدولية (الذهب، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة، وحصة البلد في المؤسسات الدولية) وتتم هذه التسوية بالكيفية التالية: في حالة العجز، إما تسديد قيمة العجز ذهبا أو عملات قابلة للتحويل وبالتالي تخفيض مستوى احتياطياتها من الصرف، أو بطلب قرض قصير الأجل من بلد دائن، وبالتالي ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز، أو بتخفيض دائنية البلد تجاه العالم الخارجي، أو بالاقتراض، إما من بلد أخر أو من السوق المالية الدولية أو من مؤسسة مالية دولية كصندوق النقد الدولي. أما في حالة الفائض، فنقوم إما بزيادة احتيطياتها من الذهب

والعملات الصعبة، أو بتقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة، وبالتالي زيادة دائنيتها تجاه العالم الخارجي، أو بتسديد ديونها السابقة.

نظرا لعدم قدرة الجهاز الإحصائي للبلد على حصر جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم مع العالم الخارجي، يتم إدراج حساب السهو والخطأ ليتطابق مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة.

المطلب الرابع: الاختلال في ميزان المدفوعات

ويمكن التمييز بين حالتين:

- **حالة الفائض في ميزان المدفوعات:** وهنا يكون الرصيد موجبا، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات تعلن على أن السياسة المتبعة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظرا لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحب البلد باطراد عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفراده، مقابل تراكم الأرصدة النقدية، وهي تعني مستوى معيشة أقل ومستوى رفاهية أقل اقتصادية أقل مما كان يكمن أن يحدث لو لم يكن هناك فائض، وبالتالي يكون أفضل لهذه الدولة ألا تحرم من مستوى معيشة أعلى، خاصة وأن الفائض قد يخلق تضخما ويرفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، وعموما فإن حالة الفائض هي أقل خطورة بكثير منن حالة العجز، لكن على السياسات المتبعة أن تصحح من حالة الفائض في كل الأحوال حتى تزداد مستويات المعيشة في بلد الفائض، لأن حالة الفائض تعني وجود أموال معطلة بلا استثمار، وقد يتم التخلص من الفائض بمنح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار، أو منح إعانات ودعم وتبرعات، هذا في الأجل القصير والأهم العلاج في الأجل الطويل.
- **حالة العجز في ميزان المدفوعات:** يشتمل ميزان المدفوعات على نوعين من المعاملات أولهما تمثل بنود إضافة حيث تؤدي إلى زيادة الإيرادات للدولة، وثانيهما تمثل بنود نقص تنجم عن المدفوعات الخارجية والخلل الحاصل في الميزان هو حالة عدم التوازن بين هذين البندين، سواء بصفة عجز أو فائض ومن الواضح أن الفائض ينطوي على صافي تدفق من الخارج، في حين ينطوي العجز على تدفق للخارج، وهنا يكون الرصيد بالسالب، وبمعنى أخر فإن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، والأهم أن حالة العجز في ميزان المدفوعات هي أن السياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، وحالة العجز هي أخطر بكثير من حالة الفائض، وهي الحالة الأكثر حدوثا في كثير من الدول النامية. فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة

تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تستطيع، فهي تستورد سلعا وخدمات أكبر مما تسمح به قدراتها، وتزداد بذلك مديونيتها اتجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من أثار سلبية ومخاطر، بل إن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول الأجنبية يزداد وعرض العملات الوطنية يزداد مما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية، وما يسببه ذلك من أثار سلبية عديدة، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني، وزيادة البطالة.

أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك عدة أسباب تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات من الوجهة الاقتصادية، نورد أهمها فيما يلي:

أولا: تغير مستويات الأسعار المحلية والعالمية

جرت العادة على التفرقة بين تغيرات الأسعار المحلية، وتغيرات الأسعار العالمية عند الحديث عن تغيرات الأسعار كأحد العوامل المسببة للاختلال في ميزان المدفوعات. ففيما يتعلق بأثر الأسعار المحلية على ميزان المدفوعات فإنه يمكن القول أن حالات التضخم والانكماش التي يتعرض لها الاقتصاد، من شأنها أن تحدث آثارا على كل من الطلب العالمي على الصادرات الوطنية والطلب الوطني على الواردات الأجنبية، ومضمون ذلك هو أنه في حالة ارتفاع الأسعار داخليا فإن المنتجات الوطنية تصبح أسعارها مرتفعة نسبيا من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، الأمر الذي ينعكس في انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني، الأمر الذي ينعكس في زيادة الطلب الوطني على منتجات الأجنبية وبالتالي زيادة الواردات، وعلى العكس بالنسبة للموجات الانكماشية التي تؤدي غلى انخفاض مستويات الأسعار المحلية.

فيما يتعلق بتغير مستويات الأسعار العالمية وانعكاساتها على اختلال موازين مدفوعات الدول المشتركة في التبادل الدولي، فإنه يمكن القول إن ذلك يرتبط بظاهرة " تدويل التضخم". والأصل في نشوء هذه الظاهرة هو إتباع عدد من الدول منفردة في حقبتي السبعينات والثمانينات، من القرن الماضي لسياسات تضخمية، أو استجابة للضغوط الاجتماعية والسياسية داخل هذه الدول. فلقد التزمت غالبية الدول الصناعية المتقدمة بهدف تحقيق مستويات التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وهو ما دفعها إلى انتهاج سياسات نقدية ومالية توسعية لتحقيق هذا الهدف.

ثانيا: تغيرات معدلات الصرف الأجنبي

تعتبر تغيرات سعر الصرف عاملا ثانيا هاما في إحداث الاختلالات المعروفة في موازين مدفوعات الدول المختلفة.

وفي هذا الخصوص يتم أيضا التفرقة بين تغيرات أسعار الصرف المرنة أو الحرة من ناحية، والتغيرات الناشئة عن تقويم العملة بأعلى من قيمتها، أو تقويم العملة بأقل من قيمتها من ناحية أخرى.

إذا تناولنا التغيرات في سعر الصرف في إطار نظام سعر الصرف الحر في شكله الكلاسيكي المعروف، أو في صورته الحديثة التي تأخذ شكل نظام التعويم المدار، فإنه يمكن القول أن تقلبات سعر الصرف ارتفاعا أو انخفاضا من شأنها أن تؤدي إلى اختلالات مناظرة في ميزان المدفوعات، ففي حالة ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية) فإنه معنى ذلك أن وحدة النقد الأجنبية يتم استبدالها بعدد أكبر من وحدات النقد المحلية، وهذا بدوره يؤدي إلى إلى جعل المنتجات الوطنية أرخص نسبيا في نظر المستهلك الأجنبي، ويجعل السلع الأجنبية في نظر المستهلك الوطني أغلى نسبيا نظرا لزيادة المطلوب من وحدات النقد المحلية للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي. ومحصلة ذلك هو ارتفاع الصادرات لزيادة الطلب العالمي عليها، وانخفاض قيمة الواردات لانخفاض الطلب الوطني عليها. والعكس بالعكس، ففي حالة انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة الوطنية) تصبح المنتجات الوطنية غالية الثمن في نظر المستهلك الأجنبي، وتصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني، فتزداد قيمة الواردات وتنخفض قيمة الصادرات، أو تقييمه بأقل من قيمته، وذلك بما يلاءم معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

ثالثا: تغيرات مستويات الدخول

من العوامل المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات للاقتصاد الوطني محل الدراسة هو التغيرات التي تحدث في الدخل. فزيادة مستويات الدخول في الدولة قيد البحث تعقبها زيادة في إنفاقها على الواردات، كما أن انخفاض مستويات دخولها يؤدي غلى انخفاض إنفاقها على الواردات. وبطريقة مشابهة يمكن القول إن زيادة مستويات دخول الدول الأخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدولة، كما أن انخفاض هذه الدخول يؤدي إلى نتائج عكسية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الزيادة التي حدثت في دخول الدول الأعضاء في منظمة الأوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC) نتيجة لارتفاع أسعار البترول بعد أكتوبر 1973.

رابعا: تغيرات الأرصدة النقدية

قد تتعرض الأرصدة النقدية للنقصان أمام اشتداد حركات المضاربة في سوق الصرف الأجنبي على تخفيض قيمة العملة الوطنية في مواجهة قيم العملات الأجنبية. وفي هذه الحالة يضطر البنك المركزي إلى الدخول – بهدف حماية قيمة العملة الوطنية – لبيع العملات الأجنبية، وبالتالي سحب جانب من عرض النقود الوطنية المتداولة في الأسواق العالمية، وهذا ما يؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات. والعكس صحيح، أي في حالة اضطرار الدولة لسحب جانب من عرض العملات الأجنبية. إضافة إلى ذلك ما قد تتعرض له رؤوس الأموال الوطنية من تحركات قصيرة الأجل هربا من عدم الاستقرار السياسي أو الخوف

من انتشار الحروب، فتواجه الدولة تيارا من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، وبالتالي نقصان ما لديها من أرصدة نقدية، وهي ما تعرف ب " رؤوس الأموال الساخنة " .

بالإضافة إلى العوامل المذكورة سابقا، يمكن ذكر بعض الأسباب الاخرى التي تساهم في اختلال موازين المدفوعات، بحملها في الآتي:

- تغير مستوى التطور التكنولوجي.
- التدخل الحكومي.
- الظروف الطبيعية (الكوارث، الحروب).
- تغير احتياطيات الدول لسلع التنمية (السلع الوسيطة المستوردة).[1]

[1] خليفة عزي، **مرجع سبق ذكره**، ص11-14.

المبحث الثاني: محددات ميزان المدفوعات

بإعتبار أن ميزان المدفوعات هو البيان الفاصل و المرآة العاكسة لإقتصاد أي دولة فان لكل دولة مؤشرات يقوم عليها و يتميز بها إقتصادها عن بقية الدول و بالتالي فإن الإقتصاد الجزائري من الاقتصادات ذات القطاع الاحادي الذي يعتمد هيكلها التصديري على قطاع المحروقات فإننا من خلال هذا المبحث سنتاول أهم المؤشرات التي تحدد ميزان المدفوعات الجزائري وسيتم التطرق إلى أهم موارد التي تستخدمها الجزائر في تمويل العجز في الموازنة العامة

مطلب الاول: الميزان التجاري

حساب السلع و الخدمات ،ويشمل كافة المبادلات من السلع و الخدمات أو ما يعرف بالمعاملات المنضورة و غير المنضورة .

❖ المعاملات المنضورة

وتشمل على الصادرات و الواردات من السلعية، بما في ذلك الذهب الغير النقدي .الذي يتم تبادله بين المقيمين و الغير المقيمين وعلى حسب تكون الصادرات المقومة... اي قيمة السلع حتى شحنها على السفينة، فإن الواردات تقوم بقيمة... أي قيمة السلعة في المناء الوصول و يوصي صندوق النقد الدولي في هذا الشأن أن تكون كل من الصادرات و الواردات مقومة بال...وذلك حتى يمكن تمييز قيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها نقلا و تأمينا.

ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات من السلع إصطلاح ميزان التجارة المتضورة و يقال أن الميزان في صالح الدولة اي موافق إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أثناء الفترة التي يعد عنها ميزان المدفوعات تفوق قيمة الواردات منها أي وجود فائض .كما يقال أن ميزان المدفوعات في غير صالح الدولة اي غير موافق إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أقل من قيمة الواردات. [1]

أولا: بالنسبة للصادرات

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات ما نسبته90 بالمائة من صادراتها، و بالتالي تخلق خصائص العرض و الطلب على هذه المنتوجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم إستقرار

[1] محمود يونس، **إقتصاديات دولية**، الدار الجامعية،مصر،2007، ص71

أسعارها، وبما أن الكمية المنتجة محددة بموجب إتفاقية منضمة الاوبك فإن المتغير الوحيد الذي يتحكم في الصادرات هو السعر .

ثانيا: بالنسبة للواردات

هناك إرتباط بين الصادرات و الواردات بحيث تتوقف قدرة الدولة على الإستيراد بالمدى المتوسط و الطويل بقدرتها على التصدير بحيث تأدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك إستجابة لاشباع حاجات المستهلك، ويتم ذلك عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن زيادة الدخل يؤدي بالضرورة إلى زيادة في الواردات ومن خلال ذلك يضهر الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يحدد الواردات.

❖ المعاملات غير المنضورة

بالرغم من أن تجارة السلع تكون الجزء الأكبر من الحساب الجاري بالنسبة لمعضم البلدان إلا أن بقية الحساب يمكن أن يكون عنصرا مهما. هذا هو ما يعرف بتجارة الخدمات أو الصادرات و الواردات غير المنضورة التي تشمل:

- *النقل:* ويشمل المدفوعات الدولية المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل البري، البحري، الجوي ويشمل كذلك :ثمن تذاكر السفر، رسوم الموانئ، نفقات إصلاح السفن و الطائرات، قيمة ما تحصل عليه السفن و الطائرات من وقود و تموين، رسوم العبور...إلخ
- *التأمين:* ويشمل المدفوعات الدولية المتعلقة بالتأمين على نقل البضائع و التأمين على الحياة، و التأمين ضد الحوادث،كما يشمل أيضا عمليات إعادة التأمين .
- *العمليات الحكومية:* وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج، مصاريف قوات في نطاق إتفاقية للدفاع المشترك أو غير العسكرية (المساهمة في نفقات المنضمات الدولية، فوائد القروض العامة، مصروفات البعثات الدبلوماسية) وغيرها...إلخ
- *الخدمات الأخرى:* وتشمل على بنود مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج(الغير مهاجرين)العمولات التجارية، مدفوعات البريد العالق، التلغراف، التلكس، الدعاية، إيجار الأفلام، عوائد الحقوق الأدبية...إلخ

- *السفر:*(وتضم خدمات النقل البحري و الجوي) وتشمل مصروفات المسافرين سواء السياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل و تقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو إعتماد على ما قد تقدمه أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات.
- *الدخول من الإستثمارات الخارجية:* وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء سواء كانت إستثمارات مباشرة(فوائد أرباح من فرع أو شركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية...إلخ أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات.

المطلب الثاني: ميزان رأس المال

يحتوي هذا الحساب على تدفقات رؤوس الأموال الدولية من قروض و إستثمارات وينقسم الى:

❖ حساب الإستثمارات الداخلة و الخارجة:

وتسجل فيه جميع رؤوس الأموال الداخلة لأي دولة من دول العالم الأخرى بغرض الإستثمار في الأصول الحقيقية او المالية المحلية ناقصا جميع رؤوس الأموال الخارجية من أي دولة لدول العالم الأخرى بغرض الإستثمار في الأصول الحقيقية أو المالية الأجنبية، وهي نوعان:

الأول: رؤوس الأموال القصيرة الأجل:

هي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل المعاملات الأجنبية، الودائع المصرفية و الأوراق المالية قصيرة الأجل، الكمبيالات، و تتسم هذه الإستثمارات عادة بسيولتها الفائقة و سهولة إنتقالها بين الدول.

الثاني: رؤوس الأموال الطويلة الأجل:

وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض الطويلة الأجل أو الإستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم، سندات)أو بيعها من و /إلى الخارج.

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر هو أول محدد لميزان رأس المال في ميزان المدفوعات وذلك من خلال القيمة المضافة التي يؤدي بها للإقتصاد الوطني و بما أن الإستثمار المباشر في الجزائر مقتصر على قطاع المحروقات فإننا نعتبر مؤشر رأس المال مؤشر ضعيف في ميزان المدفوعات الجزائري.

❖ حساب المدفوعات النقدية من العملات الأجنبية الداخلية و الخارجية:

وتسجل فيه جميع المدفوعات النقدية الداخلة من أي دولة من دول العالم(مدفوعات مستحقة)ناقصا جميع المدفوعات النقدية الخارجة لأي دولة من دول العالم(مستلزمات مستحقة).

الديون وخدماتها هي أهم ثاني مؤشر لتحديد ميزان رأس المال بحيث أنه كلما كانت خدمات الدين أكبر من الديون كلما تحقق تدهور في ميزان المدفوعات و كلما إنخفضت خدمات الدين عن الدين كلما تحسن تحسن ميزان المدفوعات.

❖ حساب الذهب:

وتسجل فيه جميع التدفقات الداخلة من الذهب من دول العالم الأخرى ناقصا جميع التدفقات الخارجة من الذهب إلى دول العالم الأخرى[1]

المطلب الثالث: التوازن الخارجي (توأم العجز)

للإجابة على التساؤلات المطروحة سوف نتطرق في هذا الجزء إلى التعرف على مفهوم الموازنة و العجز الموازني وأساليب هذا العجز

أولا:الموازنة العامة و العجز

تعريف الموازنة العامة: تعرف بأنها وثيقة معتمدة تتضمن ترتيب الإيرادات المقدرة و المصرفات المقدرة للدولة لفترة مقبلة تكون عادة تكون عام.[2]

تعريف العجز الموازني: لم يجمع الإقتصاديون حول مفهوم معين كإجماعهم على مفهوم العجز الموازني، وذلك بالرغم من تعدد الزوايا التي ينضر منها إليه ،فهناك من يعرفه شموالا على أنه عدم توازن الإنفاق الحكومي مع الإيرادات العامة، و هناك من ينضر إليه على أنها لحالة التي تكون فيها نفقات الدولة أكبر من إيراداتها أو الحالة التي تسجل فيها إيرادات الدولة قصورا عن سداد نفقاتها المقدرة.[3]

❖ أشكال العجز الموازني:

- العجز الجاري:

ويعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد و الذي يجب تمويله بالإقتراض ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق و الإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة بمعنى آخر هو الفرق بين الإنفاق العام الجاري و الإيرادات العامة الجارية.

---

[1] هاني عرب،**المساعد في المالية الدولية، مذكرة مساعدة**،ملتقى البحث العلمي،2005،ص08

[2] د.عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الوطني** ،مجموعة النيل العربية، مصر، 2003،ص51

[3] د زهير بن دعاس، **قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله ،في الجزائر 2000/2006**،مجلة آفاق العلمية،المجلد11،العدد2،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، ماي2019،ص319.

- العجز الشامل

وهو عبارى عن التعريف التقليدي للعجز المالي ،فالعجز المالي يقيس الفرق السالب بين إجمالي النفقات الحكومية المتضمنة مدفوعات الفوائد وغير مشتملة على مدفوعات إهتلاك الديون الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وغير مشتملة على الدخل من الإقتراض، فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية و الهيئات اللامركزية و المشاريع العامة للدولة.

ومنه صبح العجز مساويا للفرق بين مجموع الإيرادات الحكومية و القطاع العام، ومجموع النفقات الحكومية و القطاع العام، بحيث أن هذا العجز لابد من تغطيته بإقتراض جديد، إضافة إلى ذلك فهذا العجز يقدم صورة وافية لكل أنشطة الكيانات الحكومية دون إقتصارها على الحكومة المركزية و التي لا تشكل إلا جزءا منها، فالنضرة الشاملة للقطاع الحكومي تستدعي عدم إستبعاد المؤسسات المالية الحكومية عند قياس العجز مثل الخسائر التي يتكبدها البنك المركزي لقاء الوظائف التي يقوم بها.

- العجز الأساسي

يسند هذا النوع من العجز على إستبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق و ليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة فهذا نوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة عن سياسات الميزانية الحالية خلال إستبعاد الفوائد، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على مدى التحسن أو التدهور الذي حدث على المديونية الحكومية نتيجة لسياسات الميزانية الجارية، ويقدم أيضا تقييما على مدى القدرة على تحمل العجز الحكومي، ويعرف هذا النوع من العجز بالعجز بدون فوائد لإستبعاده لجميع إعتمادات الفوائد، حيث يهدف هذا المقياس إلى التعرف على تحسن أو تدهور مديونية الحكومة نتيجة لسياسة الميزانية الجارية، ولكن ما يأخذ على هذا المفهوم إستبعاده لعنصر عام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة من الديون الخارجية، و التي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على هذه الدول .

- العجز التشغيلي

العجز التشغيلي هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الإقتراض الحكومي و القطاع العام مخصوما منه الجزء الذي دفع من الفوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءا من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لإرتفاع الأسعار فمعضم الدول تعاني من معدلات تضخم ،لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم و فوائدها المستحقة بالتغيرات في

الأسعار، لأن التضخم يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون القائمة أو غالبا ما لاتكون الفوائد التي تدفع في تغطية الخسائر إنخفاض القيم الحقيقية للديون القائمة أو غالبا ما لاتكون الفوائد التي تدفع في تغطية الخسائر إنخفاض القيمة الحقيقية للديون كافية .

- العجز الهيكلي

وهو مقياس يحاول أن يمحي أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة و التي تأثر على الموازنة العامة، مثل تغيرات الأسعار وإنحراف أسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا المقياس مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل مردودا غير عادي، ويبين لنا هذا العجز عجز معدلات نمو الإيرادات الخاصة غير مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت،فهو عجز يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة و التي تكون مؤثرة على العجز المالي إضافة إلى التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة.[1]

ثانيا: أساليب تغطية العجز الموازني في ميزان المدفوعات الجزائري

العجز الموازنة العامة بصفة عامة هو الرصيد السالب في الميزانية العامة للدولة،و الناتج عن كون نفقات العامة للدولة تفوق إراداتها و الجزائر كغيرها من الدول التي تعمل على على تغطية العجز في الموازنة العامة من أجل المحافظة على توازن ميزان مدفوعاتها.

من أجل المحافظة على الاستقرار كغيرها من الدول الجزائر تلجأ في أغلب الأحيان في محوالة تغطية العجزإلى عدة مصادر من بينها التمويل البنكي، التمويل غير البنكي، التمويل الخارجي و إعتبارا من سنة 2006 أقرت المادة 25من قانون المالية التكميلي أمكانية اللجوء إلى إلية تمويل رابعة وهي صندوق ظبط الموارد لسد العجز الموازني فالتمويل البنكي يتم أساسا من خلال الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي ،أما التمويل الغير بنكي فيتم عن طريق إصدار سندات الخزينة العامة و طرحها للإكتتاب ،في حين يتم التمويل الخارجي من خلال الإقتراض الخارجي [2].

[1] سيد البواب، **عجز الموازنة العامة للدولة النظرية و الصراع الفكري للمذاهب الإقتصادية و مناهج العلاج**، بدون دار نشر ،2000ص41

[2] د،زهير بن دعاس، **قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2016/2000)**،مجلة آفاق علمية، المجلد 11،العدد02،جامعة سطيف1،ا لجزائر،2019/05،ص327.

خلاصة الفصل

توصلنا من خلال دراستنا لهذا الفصل في المبحث الأول إلى التعرف على ميزان المدفوعات والذي يعد السجل الذي تنظم فيه كافة المعاملات الإقتصادية للدولة مع الخارج خلاف فترة تكون عادة سنة، وهو ما يعكس المركز الماي للدولة .

وتناولنا كذلك أهم العناصر التي يتكون منها و التي هي عبارة عن مجموعة من الحسابات (الحساب التجاري، حساب رأس المال ،سابات التسوية)، وتناولنا أيضا الإختلالات في ميزان المدفوعات وأسبابها .

امافي المبحث الثاني فقد تناول أهم المحددات التي تأثر على ميزان المدفوعات الجزائري وبما أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي قائم على قطاع المحروقات فإن سعر البترول هو أول محدد في ميزان المدفوعات الجزائري بالنسبة للصادرات، أما الواردات فإن أهم محدد لها هو الدخل لأنه كل ما زاد الدخل زاد الطلب على الواردات ، أما بالنسبة لميزان رأس المال فأهم مؤشر يحدد ميزان رأس المال فيه هو الديون و خدماتها، أما مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر فهو ضعيف لأن جل الإستثمارات الداخلة هو متعلق بقطاع المحروقات، وفي الأخير توصلنا الى أن الخلل في ميزان المدفوعات له علاقة بالعجز في الموازنة العامة للدولة ولتسوية هذا العجز تلجأ الدولة في أغلب الأحيان إلى الديون منها الداخلية و الخارجية.

الفصل الثاني: دراسة قياسية

لمحددات سيرورة ميزان المدفوعات

الجزائري للفترة 1990-2018

تمهيد:

شكل الإستقرار الإقتصادي الكلي أحد أهم الأهداف التي سعت الجزائر إلى تحقيقها عبر مختلف الخطط التنموية الـــمُعتمدة منذ الإستقلال، حيث كانت البداية مع إقرار الخطة المركزية كأساس للإقلاع الإقتصادي ومحو آثار الفترة الإستعمارية وما خلفته من تدمير للبنية الإقتصادية والإجتماعية، هذا التوجه ترجمه تبني الصناعة الثقيلة كمحور تنموي طموح من شأنه تحقيق الإستقلال الإقتصادي وفك التبعية للمستعمر القديم وإحداث التوازنات المطلوبة داخل الهيكل الإقتصادي الوطني وتحقيق الإستقرار المنظومي المنشود لمواكبة المجريات المحلية والدولية واللحاق بركب الدول المتقدمة.

إن انهيار أسعار البترول بداية من 1986 كشف الستار عن عجز الخطة المركزية في تحقيق الأهداف المرسومة، حيث أحدث ذلك النهج اختلالات كبيرة داخل الهيكل المنظومي للإقتصاد الوطني زادها التدهور المفرط في مختلف المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية... مما عجّل بإحداث التحول نحو اقتصاد السوق كبديل محتوم يُمكن أن يحمل في طياته الإستقرار الإقتصادي المطلوب، هذا التحول الذي كانت بداياته مع الإقتراب من الهيئات الدولية نهاية 1989 في إطار جملة من الإصلاحات العميقة التي مست الكيان الإقتصادي ككل، وحوّلت الإتجاه تدريجيا نحو آليات السوق كخيار جديد لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي.

إن تدهور أسعار البترول نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي انعكست تداعياته على اختلالات كبيرة في ميزان المدفوعات خلال فترة التسعينات، حيث يعتبر هذا الأخير (ميزان المدفوعات) مؤشرا مهما من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ومع تلك العجوزات المتتالية اضطرت الحكومة الجزائرية إلى قبول جملة من الشروط التي فرضتها مختلف الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ما ولد مزيدا من الضغوط الداخلية والخارجية وعجل إلى إقرار جملة من الإصلاحات بداية من 1990.

اليوم وبعد مرور ما يقارب 30 سنة على بداية الإصلاحات – سواءً تلك المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أو الإصلاحات الذاتية خصوصا في فترة الرخاء التي طبعتها زيادة أسعار البترول بداية من سنة 2000 مما مكّن من اعتماد مجموعة من البرامج الإنفاقية الضخمة (برامج الإنعاش الإقتصادي)– يُثار سؤال مهم يتعلق بمحددات ميزان المدفوعات في الجزائر؟ حيث أن معرفة تلك المحددات

يسمح بتقييم الإصلاحات المعتمدة وبرامج الإنعاش الاقتصادي المقررة، فمن طبيعة تلك المتغيرات يمكن معرفة هل هي في نطاق التحكم المحلي من عدمه.

المبحث الأول: اقتراح الشكل الدالي للنموذج المفسر لسلوك ميزان المدفوعات الجزائري في الجزائر للفترة 1990-2018.

بالرجوع إلى الواقع الجزائري يمكن اعتماد النموذج التالي كمنطلق للبحث:

$$BP_t = A + \beta_1 m_t + \beta_2 Poil_t + \beta_3 F_t + +\beta_4 B_t + \varepsilon_t \dots (1)$$

ومن أجل تقدير النموذج (1) نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغيرات المدرجة، والتي تخص الإقتصاد الجزائري للفترة 1990- 2018، حيث يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

- BP_t: تمثل تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، والقيم مأخوذة بالمليار دولار جاري (بحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات).

- A: الحد الثابت، والذي يعبر عن مركز الإقتصاد المحلي أمام التبادل الخارجي في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج، وفي حالة الجزائر نفترض وجود التوازن في المدى الطويل على اعتبار أن الاقتصاد الوطني مر بمرحلتين:

- مرحلة العسرة المالية للفترة 1990-1999 و2014- 2018

- مرحلة الوفرة المالية للفترة 2000-2013

لذلك فإن النموذج رقم (1) يمكن صياغته بالشكل:

$$BP_t = \beta_1 m_t + \beta_2 Poil_t + \beta_3 F_t + +\beta_4 B_t + \varepsilon_t \dots (2)$$

- $Poil_t$: تمثل سعر البرميل من النفط الجزائري مقيما بالدولار الجاري (سعر صحاري بلاند بحسب تقديرات أوبك)، وقد تم اقتراح هذا المتغير على اعتبار أن أكثر من 98% من الصادرات الجزائرية يسيطر عليها النفط، وباعتبار أن الكمية المصدرة من الذهب الأسود محددة مسبقا من طرف منظمة أوبك فيبقى

السعر المحدد الرئيسي للصادرات الجزائرية، هذا الأخير الذي يخضع لمختلف التجاذبات الدولية مما يجعله متغير خارج عن نطاق التحكم المحلي.

- m_t: تمثل الميل المتوسط للإستيراد، والذي يتشكل من قسمة الواردات على الناتج المحلي الخام، والقيمتين مأخوذتين بالأسعار الثابتة لسنة 1980 (تقديرات البنك الدولي)، وقد تم اقتراح هذا المتغير على اعتبار أن الواردات تُشكل متغيرا داخليا تتحدد قيمتها داخل النموذج وذلك لإرتباطها بالدخل، وعليه يمكن كتابة الصيغ التالية:

$$M = mY + M_0 \dots (3)$$

$$X = X_0 \dots \dots \dots \dots (4)$$

حيث أن: m الميل الحدي للواردات، M_0 الواردات المستقلة عن الدخل، X_0 الصادرات المستقلة.

وباعتبار الصادرات متغير خارجي تتحدد قيمتها خارج النموذج (أي تتوقف على مستويات الدخل في الخارج وعلى أسعار الصرف)، فإن عجز الميزان الجاري سوف يزداد لو أن الدخل زاد، وسوف ينخفض لو أن الدخل انخفض.

- F: تمثل النسبة المئوية لحاصل خدمات الديون الخارجية على إجمالي الدين الخارجي (مقيمة بالمليار دولار جاري بحسب تقديرات البنك الدولي)، وقد تم اقتراح هذا المتغير على اعتبار أن الديون وخدماتها تشكل المحدد الرئيسي لميزان رأس المال في ظل محدودية انسياب رؤوس الأموال الأجنبية (بلد مخاطر) وضعف تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي لا تتجاوز في أفضل حالاتها 2 مليار دولار أغلبيتها موجه نحو التنقيب عن النفط.

- B: تمثل رصيد الموازنة العامة (القيم مأخوذة بالمليون دينار جزائري بحسب تقديرات الديوان الوطني للإصائيات)، وقد تم اقتراح هذا المتغير على اعتبار أن عجز الموازنة العامة في ظل عدم كفاية المدخرات الخاصة المحلية سينصرف إلى عجز في الميزان الجاري (توأم العجز).

وبالنظر إلى المتغيرات السابقة وبالرجوع إلى مصادر الإحصائيات، فتكون السلاسل الزمنية ممثلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(01) سيرورة محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2018

السنوات	BP	F	M	POIL	B
1990	-0.22	30.4311514269634	24.9370285987113	24.34	16000
1991	1.04	31.6358325248474	23.5997645372107	21.04	36800
1992	0.23	32.52948413723611	23.8694899566974	20.03	-108267
1993	-0.01	33.070715030051	23.138936373697	17.5	-162678
1994	-4.36	16.0599340445263	26.0537125425428	16.19	-89148
1995	-6.3	12.0682726365989	28.9962292290876	17.4	-147886
1996	-2.1	11.8544793030734	23.9446995515946	21.33	100548
1997	1.16	12.8215596418333	21.3376001260742	19.62	81472
1998	-1.74	14.931282237177	22.516096548704	13.02	-101228
1999	-2.38	16.8336118771596	22.7811747267	18.12	-11186
2000	7.57	16.7726579066366	20.7886695445506	28.77	400039
2001	6.19	18.2286477910145	22.0145722937169	24.74	184498
2002	3.66	16.2866992160978	25.6301406208543	24.91	52542
2003	7.47	16.0859609486912	23.8767039829411	28.73	335201
2004	9.25	22.7553742557217	25.6476557545007	38.35	340969
2005	16.94	29.7369481607304	24.0743189632372	54.64	1030791
2006	17.73	223.264318205216	21.9196612362524	66.05	1186911
2007	29.55	12.2463377359378	24.8692918773856	74.66	579231
2008	36.99	16.4537517200703	28.7104865217273	98.9-	-1288605
2009	3.86	6.23601853092526	35.9520465489567	62.35	-970972
2010	15.33	5.3479428631643	31.422829313853	80.35	-1392276
2011	20.14	7.79104027016433	28.6846254027007	112.92	-2450461

2012	12.06	12.2177234700192	28.5144080396306	111.49	-3254143
2013	0.13	5.742797877711	30.4008313360844	109.38	-2128816
2014	-5.88	4.31641157859264	31.9267492817134	99.68	-3068021
2015	-27.54	4.02173828840215	36.5237214812687	52.79	-3103789
2016	-26.03	3.03516669909553	35.0530414625512	44.28	-2280913
2017	-21.76	2.9164361331104	33.2181290610852	54.12	-1234745
2018	-15.82	2.58243711539455	32.3410220592228	71.44	-1585102

المصدر: من اعداد الطلبة بالرجوع إلى: - تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

- احصائيات البنك الدولي.

إن النموذج المقترح والإحصائيات المجمعة ستشكل نقطة الإنطلاق للمرحلة الثانية من البحث والتي تهتم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتقدير وفق ما تقتضيه درجة تكامل تلك المتغيرات، وهو صلب التوجه الذي سنعتمد عليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: تقدير النموذج المفسر لسلوك ميزان المدفوعات الجزائري في الجزائر للفترة 1990-2018.

بالرجوع إلى الصيغة المقترحة في المبحث الأول (النموذج 2) وانطلاقا من الإحصائيات المجمعة، تكون البداية بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار فيليب بيرون المدرج في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار فيليب بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

					At Level	
B	POIL	M	F	BP		
-1.2582	-1.3432	-1.4021	-4.7543	-1.5102	t-Statistic	With Constant
0.6343	***0.5950***	***0.5669***	***0.0007***	***0.5139***	***Prob.***	
n0	n0	n0	***	n0		
-1.9295	-2.0905	-2.3953	-4.7463	-1.5091	t-Statistic	With Constant & Trend
0.6127	***0.5286***	***0.3738***	***0.0038***	***0.8021***	***Prob.***	
n0	n0	n0	***	n0		
-0.9086	-0.2587	1.0722	-3.9095	-1.5709	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.3140	***0.5839***	***0.9217***	***0.0003***	***0.1076***	***Prob.***	
n0	n0	n0	***	n0		
At First Difference						
d(B)	d(POIL)	d(M)	d(F)	d(BP)		
-4.9322	-4.4494	-5.2864	-18.6973	-5.4617	t-Statistic	With Constant
0.0005	***0.0016***	***0.0002***	***0.0001***	***0.0001***	***Prob.***	
***	***	***	***	***		
-4.8265	-4.3446	-5.1411	-18.9749	-5.5399	t-Statistic	With Constant & Trend

0.0033	***0.0099***	***0.0016***	***0.0000***	***0.0006***	***Prob.***	
***	***	***	***	***		
-4.9886	-4.4870	-5.2549	-18.6772	-5.5425	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0000	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***Prob.***	
***	***	***	***	***		
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%.						

المصدر: من اعداد الطلبة انطلاقا من مخرجات برنامج Eviews10.

بالنظر إلى معطيات الجدول السابق يمكن ملاحظة عدم استقرارية المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (M، POIL، B) عند المستوى، باستثناء المتغيرة F التي درجة تكاملها I(0) حيث تشير t -Statistic إلى معنوية إحصائية عند 1%.

إن عدم استقرارية المتغيرات المذكورة سابقا عند المستوى يدفع باتجاه أخذ الفروق من الدرجة الأولى، وهو ما يجعلها مستقرة عند مستوى معنوية 1% كما يبينه الجزء السفلي من الجدول السابق، وهو ما يعني أن تلك المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1).

إن درجة تكامل السلاسل الزمنية للنموذج المقترح تتباين بين I(0) وI(1) مع ملاحظة استقرار المتغير التابع عند الفرق الأول، يدفع باتجاه اقتراح منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

إن تطبيق النموذج (2) المدرج سابقا، وباستخدام السلاسل المستقرة في برنامج Eviews10 وبإجراء اختبار الحدود Bounds Test نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم: (03) اختبار الحدود لنموذج محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	20.26943	10%	1.9	3.01
k	4	5%	2.26	3.48
		2.5%	2.62	3.9
		1%	3.07	4.44
Actual Sample Size	25		Finite Sample: n=30	
		10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة فيشر المحسوبة F-statistic أعلى من I(1) عند مستوى معنوية 1% وهو ما يدفع باتجاه إقرار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع (تكامل مشترك).

وبتقدير تلك العلاقة يمكن التوصل للنتائج التالية:

الجدول رقم: (04): النموذج المقدر لمحددات ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2018):

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(BP)

Selected Model: ARDL(4, 0, 3, 3, 3)

Case 1: No Constant and No Trend

Date: 09/23/20 Time: 11:50

Sample: 1990 2018

Included observations: 25

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0005	-5.559279	0.181829	-1.010839	BP(-1)*
0.0015	-4.720587	0.056139	-0.265007	M**
0.0003	5.966385	0.081529	0.486432	POIL(-1)
0.0024	-4.365565	0.041815	-0.182545	F(-1)
0.0001	7.510002	2.38E-06	1.79E-05	B(-1)
0.6329	0.496488	0.136096	0.067570	D(BP(-1))
0.2346	-1.285477	0.108945	-0.140047	D(BP(-2))
0.1255	-1.710895	0.070923	-0.121342	D(BP(-3))
0.0000	9.236917	0.032869	0.303611	D(POIL)
0.1991	-1.400078	0.065939	-0.092320	D(POIL(-1))
0.1807	-1.466415	0.068993	-0.101172	D(POIL(-2))
0.0011	-4.974794	0.011446	-0.056943	D(F)
0.0041	3.967352	0.027591	0.109462	D(F(-1))
0.0009	5.160821	0.018119	0.093509	D(F(-2))
0.0308	2.616706	9.78E-07	2.56E-06	D(B)
0.0012	-4.878140	2.21E-06	-1.08E-05	D(B(-1))
0.0010	-5.031562	1.60E-06	-8.03E-06	D(B(-2))

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول السابق أخذ معامل تصحيح الخطأ لقيمة سالبة ومعنوية حيث يقدر بـــ (-1.010839) وهو ما يعني أن 101% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن (سنة واحدة) أو بتعبير آخر فإنه للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يلزم 0،99سنة (9،11 شهر).

بدراسة صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية وبالنظر إلى اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للإرتباط الذاتي للأخطاء نلاحظ:

الجدول رقم: (05): اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء للنموذج المقدر .

F-statistic	0.009237	Prob. F(2,6)	0.9908
Obs*R-squared	0.076742	Prob. Chi-Square(2)	0.9624

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 09/23/20 Time: 12:08
Sample: 1994 2018
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.010239	0.186684	-0.054845	0.9580
BP(-2)	0.004824	0.182151	0.026485	0.9797
BP(-3)	0.001025	0.099367	0.010316	0.9921
BP(-4)	0.002515	0.084633	0.029721	0.9773
M	-0.002504	0.071307	-0.035122	0.9731
POIL	0.000598	0.038280	0.015630	0.9880
POIL(-1)	0.003882	0.118035	0.032885	0.9748
POIL(-2)	-0.002761	0.110891	-0.024901	0.9809
POIL(-3)	-0.000165	0.082247	-0.002001	0.9985
F	-1.10E-05	0.013610	-0.000810	0.9994
F(-1)	-0.000339	0.015515	-0.021881	0.9833
F(-2)	0.000738	0.019547	0.037779	0.9711
F(-3)	0.000316	0.021418	0.014733	0.9887
B	6.90E-08	1.24E-06	0.055685	0.9574
B(-1)	-4.11E-08	1.14E-06	-0.036053	0.9724
B(-2)	5.07E-08	1.60E-06	0.031713	0.9757
B(-3)	-2.41E-08	1.89E-06	-0.012703	0.9903
RESID(-1)	0.068198	0.505190	0.134995	0.8970
RESID(-2)	-0.004765	0.526810	-0.009044	0.9931

R-squared	0.002909	Mean dependent var	0.010398
Adjusted R-squared	-2.988362	S.D. dependent var	0.837107
S.E. of regression	1.671776	Akaike info criterion	3.958534
Sum squared resid	16.76901	Schwarz criterion	4.884880
Log likelihood	-30.48168	Hannan-Quinn criter.	4.215463
Durbin-Watson stat	2.002578		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

يتضح من اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test- الذي يشير إلى اختبار مضاعف لاقرانج للإرتباط الذاتي للبواقي- عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، حيث تُبين إحصائية F_c=0.92 وهي قيمة غير معنوية إحصائيا عند 5% (Prob F-statistic =0.416) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول.

يضاف إلى ما سبق وبالنظر إلى اختبار توزيع البواقي نلاحظ:

الشكل رقم: (01): توزيع البواقي للنموذج المقدر.

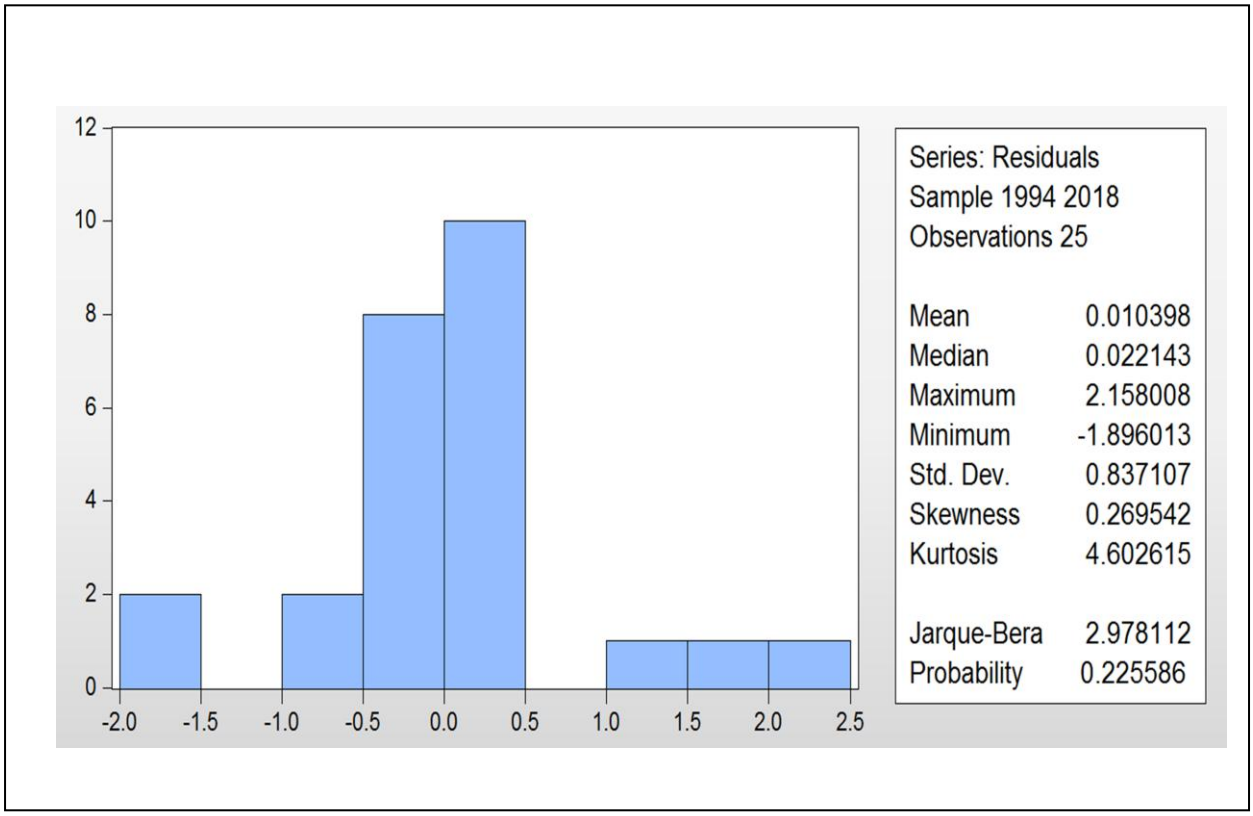

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل السابق وباستخدام اختبار Jarque-Bera الغير معنوي عند 5% يمكن الإستدلال على التوزيع الطبيعي للبواقي مما يؤكد صلاحية النموذج المقدر، ويدفع إلى تبنيه كنموذج مفسر لمحددات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

إن تأكيد صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية يستوجب الإنتقال إلى المرحلة الموالية والخاصة بمدى مطابقته للنظرية الاقتصادية وذلك كم خلال المبحث الثالث من الفصل.

المبحث الثالث: مناقشة نتائج النموذج المقدر لسلوك ميزان المدفوعات الجزائري من الناحية الإقتصادية.

بالنظر إلى نتائج التقدير في الأجل الطويل للنموذج المقدر سابقا والذي يمكن كتابته بالشكل التالي:

$$\widehat{BP_t} = -2.262166\, m_t + 0.481217\, Poil_t - 0.180588\, F_t + 1.77 \times 10^{-5}\, B_t$$

وبالرجوع إلى أصول النظرية الاقتصادية ودراسة الوقائع للإقتصاد الجزائري يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- بالنسبة إلى متغيرة الميل المتوسط للإستيراد m_t : نلاحظ أنها تأخذ قيمة سالبة وهو ما يتلائم والنظرية الاقتصادية من حيث أن زيادة الميل للإستيراد سيترتب عنه تأثير سلبي على الميزان الجاري الذي يشكل أحد المحاور الأساسية المشكلة لميزان المدفوعات، وبالنظر إلى سيرورة هذا المتغير يمكن ملاحظة أخذه في التراجع بداية من حدود 24.93 سنة 1990 إلى 20.78 مطلع سنة 2000 وهو وضع طبيعي نتيجة التراجع في الدخل (المحدد الرئيسي للإستيراد)خلال تلك الفترة بالتزامن مع تدني أسعار النفط والضغوط الممارسة من قبل الهيئات الدولية لتقليص فاتورة الإستيراد لإستعادة التوازن الخارجي، هذه الوضعية التي تغيرت معالمها بداية من سنة 2001 أين أخذ الميل المتوسط للإستيراد في الزيادة بالتزامن مع التحسن الملحوظ في أسعار النفط وزيادة الدخل وبالتوازي كذلك مع إقرار برامج الإنعاش الاقتصادي، وهي الحالة التي يمكن ملاحظتها حتى نهاية 2018 حيث بقي الميل المتوسط في حدود تتجاوز عتبة 32.

ويشير النموذج المقدر إلى أن أي ارتفاع في الميل المتوسط للإستيراد بوحدة واحدة سيترتب عليه تراجع في رصيد المدفوعات بـــ 2.26 مليار دولار وهو ما يستدعي مراقبة هذا المتغير بحرص شديد لتجنب أزمة مدفوعات جديدة كتلك التي مرت بها الجزائر نهاية الثمانينات وتسعينيات القرن الماضي.

- بالنسبة إلى متغيرة أسعار البترول $Poil_t$: نلاحظ أنها تأخذ قيمة موجبة وهو ما يتلائم والنظرية الاقتصادية من حيث أن الجزائر بلد مصدر للنفط، فتراجع أسعار النفط خلال تسعينيات القرن الماضي أدى إلى أزمة مدفوعات حقيقية ترجمتها القيم السالبة على مدار الفترة 1990-1999، هذه القيم الغير مرغوبة هي نتيجة الإعتماد على تصدير منتوج واحد تتقلب أسعاره في السوق النفطية العالمية بفعل

الصراعات التي تحدث للسيطرة على سوقه بين الدول المنتجة وأخرى المستهلكة، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـــ 0.481 أو ما يقارب 500 مليون دولار (حسب ما تشير إليه مختلف الدراسات) وهو ما يعني أن زيادة سعر البترول بدولار واحد سيترتب عليه زيادة في قيمة الصادرات بـــ 481 مليون دولار ومعه تحسن في رصيد ميزان المدفوعات بنفس النسبة.

- بالنسبة إلى متغيرة أسعار البترول F_t : نلاحظ أنها تأخذ قيمة سالبة وهو ما يتلائم والنظرية الاقتصادية، فتزايد قيمة خدمة الدين إلى إجمالي الدين سيؤدي بالضرورة إلى تراجع في رصيد ميزان رأس المال مما ينعكس سلبا على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات ويؤدي إلى العلاقة العكسية المقدرة سابقا، فاعتماد الجزائر على المديونية الخارجية لتمويل عملياتها التنموية خلال سبعينيات القرن الماضي وبداية الثمانينات أدخلها في أزمة حقيقية ترجمتها المعدلات الكبيرة لخدمة الدين بداية التسعينات والتي تجاوزت في بعض السنوات عتبة 4 مليار دولار وحتم اللجوء إلى الهيئات الدولية طلبا للتمويل مما فرض جملة من الإملاءات القاسية بالتزامن مع إعادة الجدولة وما يعنيه ذلك من تضاعف لتلك الخدمات خصوصا للديون قصيرة الأجل، هذه الوضعية التي تحسنت تدريجيا بداية 1994 بالتزامن مع الدخول في برنامج التثبيت الثاني وبرنامج إعادة الهيكلة للفترة 1995-1998، وزاد ذلك التحسن مع عودة الرواج للسوق النفطية العالمية بداية سنة 2000 ومعه زادت الوفورات المالية ودفع إلى التفكير الجدي في التخلص من أعباء تلك الديون وهو ما تحقق سنة 2006 حيث تم استكمال التسديد المسبق لـــ13 مليار دولار لتبقى المديونية في حدود لا تتجاوز عتبة 1 مليار دولار.

قدرت معلمة F بـــ 0.180 بمعنى أن أي انخفاض في نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الدين المستحق سيؤدي إلى تحسن في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات بـــ 180 مليون دولار.

- بالنسبة إلى متغيرة أسعار البترول B_t : نلاحظ أنها تأخذ قيمة موجبة وهو ما يتلائم والنظرية الاقتصادية، فالعجز في الموازنة العامة سيترتب عليه عجز في ميزان المدفوعات أو ما يمكن أن نطلق عليه توأم العجز، فعجز الموازنة العامة الجزائرية على مدار فترة التسعينات تقريبا قابله تراجع في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات على اعتبار أن تمويل ذلك العجز كان يتطلب اللجوء إلى المدخرات الخاصة المحلية التي لم تكن لها تلك القدرة، كذلك فإن اللجوء إلى حسابات التسوية لم يكن ذو جدوى نتيجة عدم كفاية الإحتياطيات الرسمية مما يحتم اللجوء إلى تحسين رصيد رأس المال في ظل العجز الملاحظ على الميزان الجاري، أو بمعنى آخر

فإن تغطية عجز الموازنة يستوجب تحرك إيجابي لرؤوس الأموال، وفي ظل عزوف الإستثمار الأجنبي المباشر على دخول السوق الجزائرية فتبقى المديونية هي السبيل الوحيد، هذه الطريقة التي لها مخاطرها في الجانب الآخر فالمديونية سيترتب عليها لاحقا خدمات تأزم الوضع أكثر، لذلك فقد كان من إملاءات الهيئات الدولية دخول الجزائر في مرحلة جديدة عنوانها سياسة مالية تقشفية ترافقها سياسة نقدية أكثر صرامة.

قدرت معلمة B بـــ 1.77×10^{-5} بمعنى أن أي عجز في الموازنة العامة بـــ 1 مليون دينار سيؤدي إلى عجز في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات بـــ 17.7 ألف دولار.

خلاصة الفصل:

حاولنا خلال هذا الفصل من الدراسة التطرق إلى النمذجة القياسية لأهم محددات سيرورة الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2018 باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وانطلاقا من النموذج المقدر فقد توصلنا إلى كون الميل المتوسط للإستيراد وأسعار البترول ومعدل خدمة الدين إلى إجمالي الدين ورصيد الموازنة العامة تشكل في مجمها أهم المحددات الحاكمة لمنظومة التوازن الخارجي.

انطلاقا من المتغيرات الحاكمة لسيرورة ميزان المدفوعات فإن الجزائر في وضعية صعبة من حيث ارتفاع احتمالية تسجيل عجز في أي لحظة، فعدم مرونة الآلة الإنتاجية المحلية يحتم على الحكومة اللجوء إلى الإستيراد لتغطية الطلب المحلي المتزايد في مقابل الإعتماد شبه التام على المحروقات لتعزيز حصيلة الصادرات، هذه الأخيرة التي تبقى سيرورتها ضمن نطاق مجموعة من التجاذبات الدولية للسيطرة على سوقها بمتحكم وحيد هو السعر الذي يعرف هزات كبيرة في ظل عدم المقدرة المحلية على اللعب على وتر الكمية التي يبقى حجمها يسير وفق اتفاقيات ضمن منظمة الدول المصدرة لنفط أوبك.

يضاف إلى ما سبق فإن سيطرة الجباية البترولية على الإيرادات العامة للموازنة العامة يطرح من جديد فكرة الإستدامة في تغطية النفقات العامة مما يجعلها خارجة عن نطاق التحكم المحلي ويزيد احتمالات تسجيل عجوزات متتالية تنعكس في النهاية على تسجيل ميزان رأس المال لقيم سالبة يتأثر معها الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

إن التسديد المسبق للمديونية الخارجية وتوفر احتياطات رسمية ملائمة يعطي في المرحلة القادمة هامش أمان نسبي ويوفر المزيد من الوقت لتحريك عجلة التنمية عبر إعطاء دفعة للآلة الإنتاجية، وهي الظروف التي من الواجب على الحكومة الجزائرية استغالها بالشكل المناسب خلال الفترة القصيرة لإستعادة التوازنات الداخلية والخارجية وجعلها ضمن نطاق التحكم المحلي.

خاتمة

خاتمة عامة

لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم الظواهر الإقتصادية أو غيرها، إلا بعد الخوض فيها ومحاولة معرفة جذورها وأصلها و الرجوع بها إلى الإطار الطبيعي لها و دراسة تطورها عبر الزمن، وذلك من خلال البحث العلمي بإستخدام الأدوات العلمية الضرورية و محاولة تمحيص الآراء الفكرية المختلفة التي تطرقت لتلك الظاهرة ، ومن هنا جاءت دراستنا لمحددات ميزان المدفوعات الجزائري و التي حاولنا من خلالها التطرق لأهم المتغيرات الإقتصادية التي من شأنها و أن تأثر في التوازنات الخارجية.

إن التعرف على محددات ميزان المدفوعات يشكل نقطة جوهرية لتفادي التقلبات التي من شأنها التأثير في التوازنات الخارجية، وما ينعكس عليه في الجانب الداخلي، وهو صلب الإشكالية التي حاولنا معالجتها في هذه الدراسة، حيث قسمناها إلى فصلين رئيسيين خصص الفصل الأول منها كمدخل نظري لميزان المدفوعات، تناولنا من خلاله في المبحث الأول تعريف ميزان المدفوعات، وأهميته، ومكوناته، و الإختلال في ميزان المدفوعات بشقيه (في حالة الفائض/وفي حالة العجز)،وتناولنا أيضا الأسباب التي تأدي إلى العجز فيه هذا كمبحث أول، أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى أهم المحددات التي تضبط ميزان المدفوعات الجزائري، فتطرقنا فيه لأهم محددات الحساب الجاري و حساب رأس المال، و تطرقنا أيضا إلى عجز الموازنة العامة و تأثيره على ميزان المدفوعات الجزائري.

حيث إستخلصنا مجموعة من المعلومات والمتغيرات التي من الممكن أن يكون لها المقدرة التفسيرية لسلوك ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة، وهي تلك النتائج التي حاولنا الإعتماد عليها كأساس للمنهجية القياسية خلال الفصل الثاني.

❖ **النتائج المتوصل إليها:**

إنطلاقا من ما سبق فقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- يشكل سعر البترول المحدد الرئيسي للصادرات الجزائرية في ظل ثبات الكمية التي تكون محددة مسبقا في ظل الإتفاقيات الدولية تحت مظلة منظمة الدول المصدرة للبترول OPC.
- إن المداخيل التي وفرتها الأسعار الآلية للنفط بداية من سنة 2000 أدى إلى زيادة الدخل ومعه زيادة في الواردات من ما دفع إلى أخذ الميل المتوسط للإستيراد لمنحى تصاعدي، شكلت أرقامه مؤشرا مهما للميزان الجاري في مواجهة أسعار البترول.

- في ظل محدودية تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، يبقى إجمالي الدين(كطرف موجب)وخدمته(كطرف سالب)أهم محددات ميزان رأس المال.
- من خلال الدراسة توصلنا إلى أن العجز في الموازنة العامة سيترتب عليه عجز في ميزان المدفوعات من ما يدل على تحقيق فكرة توأم العجز.

❖ **إختبار الفرضيات:**

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن إختبار الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** أثبتتها الدراسة حيث يشكل كل من الميل المتوسط للإستيراد وأسعار البترول المحددين الرئيسين للحساب الجاري.
- **الفرضية الثانية:** أثبتتها الدراسة حيث أن النسبة بين خدمة الدين وإجمالي الدين كانت ذات معنوية إحصائية عند 5 بالمائة في النموذج المقدر و هو ما يدل على تأثير المتغير بين على الميزان الرأسمالي.
- **الفرضية الثالثة:** توأم العجز يتحقق في الحالة الجزائرية، وهو ما أثبتته الدراسة القياسية من حيث تأثير عجز الموازنة العامة إيجابيا في سيرورة ميزان المدفوعات.

❖ **التوصيات:**

من خلال هذه الدراسة نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة التفكير جيدا في تنمية القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات لإعطاء الآلة الإنتاجية مرونة أكبر في مواجهة المتطلبات الداخلية و الخارجية؛
- الحد من سياسة الإستيراد خصوصا في المواد الكمالية والمنتجات النهائية التي بالإمكان تصنيعها محليا؛
- تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر عبر جملة من الإصلاحات في مختلف الجوانب(السياسية، القانونية، الإقتصادية)؛
- الضغط على النفقات العامة خصوصا نفقات التسيير لتفادي العجوزات المتتالية.

❖ **آفاق البحث:**

إن بحثنا هذا لا يخلو من النقائص لذلك نقترح مجموعة من العناوين كمنطلقات لبحوث قادمة:

- محددات الواردات في الجزائر؛
- آليات تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- محددات ميزان رأس المال في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: الكتب

1. محمود يونس، **إقتصاديات دولية**، الدار الجامعية،مصر،2007.
2. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الوطني** ،مجموعة النيل العربية، سنة 2005
3. سيد البواب، **عجز الموازنة العامة للدولة النضرية و الصراع الفكري للمذاهب الإقتصادية و مناهج العلاج**، بدون دار نشر ،2000.

ثانيا :الرسائل و الأطروحات

1. خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم وتأثيره على ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير في العلوم اقتصادية، مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2012/2011.

2. سامية مقعاش، **العملة الاوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006.
3. خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائر بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات**، مذكرة الماجستير في مالية وبنوك وتأمينات تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2008/1985.

ثالثا: المجلات

1. د زهير بن دعاس،**قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله، في الجزائر 2006/2000**،مجلة آفاق العلمية،المجلد11،العدد2،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 ،الجزائر،ماي2019.
2. د،زهير بن دعاس، **قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2016/2000)**،مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد02،جامعة سطيف1، الجزائر،2019/05.

رابعا: الملتقيات:

1. هاني عرب،**المساعد في المالية الدولية، مذكرة مساعدة، ملتقى البحث العلمي**، سنة2005